جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: **علوم التسيير**
السنة الثانية
مقياس: **إقتصـــاد كلـــي 1**

الأستاذة: **س....حركات**
السنة الجامعية: **2020-2021**

المحاضرة الثالثة: النظرية الكلاسيكية في التوزان الكلي

1- إفتراضات المدرسة الكلاسيكية:

نلخص أهم الفرضيات التي قامت عليها أفكار الكلاسيك في النقاط التالية:

- **التشغيل الكامل** أي لا وجود للبطالة وإن وجدت فهي إختيارية؛
- إن **الثروة الحقيقية** للأمة لا تقاس بسبائك الذهب والفضة، وإنما بالموارد الحقيقيـــة المتمثلـــة بالسلع والخدمات الحقيقية والموارد البشرية وغير البشرية وتقنيات الإنتاج؛
- **السلعة الواحدة** متجانسة بحيث لا يمكن التفريق بين ما تنتجه مؤسسة وما تنتجـــه المؤسســـة المنافسة؛
- ينظرون إلى **سعر الفائدة** على أنها ظاهرة حقيقية وليست نقدية، وأن وظيفة سعر الفائدة العمل على تساوي الإدخار مع الإستثمار عند مستوى الإستخدام التام، وطالما أن الإدخار والإستثمار ظاهرتين حقيقيتين، فإن سعر الفائدة هو الآخر ظاهرة حقيقية ولا علاقة له بالنقود؛
- **التوافق التلقائي** بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فالفرد الذي يسعى لتحقيـــق الـــربح عليه أن ينتج بجودة عالية وبأسعار معقولة، وبذلك تتحقق المصلحة العامة؛
- لا تلعب **النقود** أي دور بإستثناء دورها كوسيلة للدفع أو التبادل، ونظـــرا إلـــى أن مســـتوى التشغيل الكامل للموارد يثبت الكمية القصوى للسلع والخدمات المتوفرة، فإن زيـــادة عـــرض النقود يتحول بسرعة إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالنظرية الكميـــة للنقود.

حيث في التحليل الكلاسيكي لا أثر للنقود على تحديد حجم الإنتاج والإستخدام، لأن ذلك يتحدد بعوامل حقيقية، والنقود تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار، بمعنى وظيفتها تسهيل عملية التبادل وهكذا تبقى حيادية التأثير على الإنتاج والإستخدام، وهذا هو السبب في فصل نظرية القيمة، أو النظرية الإقتصادية على النظرية النقدية*.

- **حتمية وتلقائية التوازن:**

هو أن عملية التوازن محققة دائما في كل الأسواق بكل حال من الأحوال، بالنسبة للكلاسيك أن يرو العرض > الطلب أو الطلب > العرض، وذلك بصفة تلقائية أو عشوائية أي لا يمكن لهم أن يفكروا في عدم التوازن والسبب هو فكرة اليد الخفية، وكذلك قانون Say أو المنافذ؛

- **العرض هو الأساس:**

أمام الطلب فليس هناك مشكلة بالنسبة إليه، لأنهم يقولون أن كل عرض يجد الطلب المساوي له عند أي مستوى من مستويات الإنتاج، أي لا يتصورون حدوث أي عجز في الطلب أو زيادة في الإنتاج؛

- **عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:**

تبعا لمقولة آدم سميث " دعه يعمل دمه يمر"، الدولة الحارسة لا تتدخل في النشاط الإقتصادي؛

- **توفر شروط المنافسة الكاملة:**

بمعنى وجود مجموعة كبيرة من البائعين والمشترين يدخلون في البيع والشراء، بحيث أسعار ثابتة، كذلك أن هذه المنافسة تؤدي إلى مرونة الأجور نحو الإنخفاض أي ليس لإنخفاضها حد، أي لا وجود للحد الأدنى للأجور *SMIG*؛

- حجم الإنتاج يعتمد على العمل L؛
- يعتمد الكلاسيك في التحليل على التحليل الساكن الذي يهمل عامل الزمن؛
- الرشادة الإقتصادية أي تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة؛

– الفترة القصيرة.

2– التوازن العام عند الكلاسيك:

2–1– توازن سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل بالتساوي أو التعادل بين عرض العمل والطلب عليه.

2–1–1– الطلب على العمل: يرمز له بـــ L_D

يقصد به طلب العمل أو عرض لمناصب العمل من طرف المؤسسات، حيث تهدف النظرية الكلاسيكية إلى الوصول إلى أعظم ربح بأقل تكلفة، وبهذا تهدف إلى تخفيض الأجور إلى أقصى حد ممكن أي لا تسعى إلى إرتفاع الأجور.

كلما كان الأجر ===> زاد أصحاب المؤسسات طلبا على اليد العاملة

والعكس صحيح

بالنسبة للكلاسيك يتكلمون عن الأجور الحقيقية وليست الإسمية أي

الأجر الإسمي W

الأجر الحقيقي = ---------- = -----

المستوى العام للأسعار P

لأنهم يقولون بأن العمال قادرون على حساب قدرتهم الشرائية ولا يؤمنون بالوهم النقدي هذه الفكرة لا تؤدي بالنتيجة بأصحاب المؤسسات لقبولها بدرجة كبيرة ولذلك يعمدون إلى الطريقة التالية:

$$\frac{W}{P} \Rightarrow L_D$$

كلما طالب العمال بزيادة الأجور الحقيقية كلما دفع بالمؤسسات إلى تقليل الطلـــب علـــى العمل والعكس صحيح

$$\frac{W}{P} \Rightarrow L_D$$

يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل رياضيا كما يلي:

$$L_D = f\left(\frac{W}{P}\right).....(1)$$

$$f'\left(\frac{W}{P}\right) < 0.....(2)$$

تشير المعادلة (2) إلى العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومستوى الأجر الحقيقي.

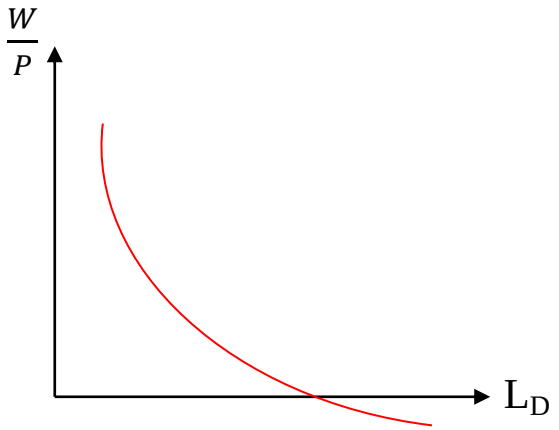

والسؤال الذي يمكن طرحه:

– بما أن الإنتاجية الحدية للعمل تتناقص كيف يستطيع صاحب المؤسسة تغطية التكاليف ؟

الإجابة:

يستطيع صاحب المؤسسة تغطية تكاليفه في ظل تناقض الإنتاجية الحدية بطريقتين:

1/ إما يخفض W (الأجر الإسمي) ويبقى P (المستوى العام للأسعار) ثابتا؛

2/ إما زيادة P مع بقاء W ثابت ===> $\frac{W}{P}$

ولكن هذا يتناقض مع النظرية الكلاسيكية لأن السعر في الفترة القصيرة هو ثابت ولذلك الحل الوحيد هو تخفيض W.

2-1-2- عرض العمل:

بمعنى عرض العامل لقوة عمله أو طلب العمل من طرف العمال، حيث أن العامل يعرض قوة عمله بناءا على أكبر إيراد أو دخل أو أجر ممكن، فالعلاقة بين مستوى الأجور ومعدل عرض العمل **علاقة طردية**.

ويمكن التعبير عنها رياضيا بالمعادلة التالية:

$$L_S = f\left(\frac{W}{P}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$f'\left(\frac{W}{P}\right) > 0 \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

تشير المعادلة (2) إلى العلاقة الطردية بين عرض العمل ومستوى الأجر الحقيقي.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

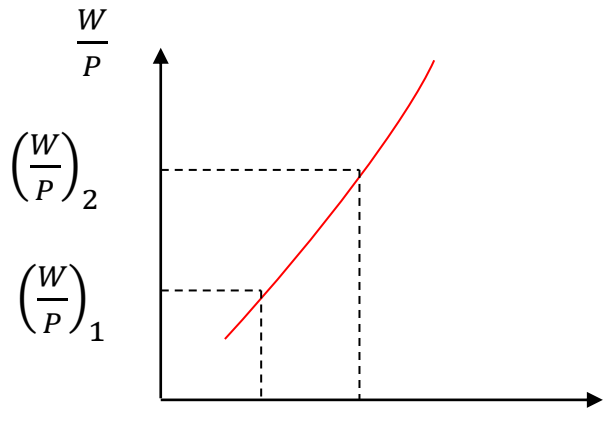

2-1-3- التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند الأجر الذي يقبل به العمال، وتقبل به المؤسسات والموضح بيانيا بـــ $\left(\frac{W}{P}\right)$

أما بيانيا يمثل التوازن في سوق العمل التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب عليه نقطة التقاطع بين هذين المنحنيين هي نقطة التوازن A، ويمكن توضيحها بيانيا من خلال الشكل التالي:

رياضيا

$$L_0 = f\left(\frac{W}{P}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$L_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
$$L_0 = L_d \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

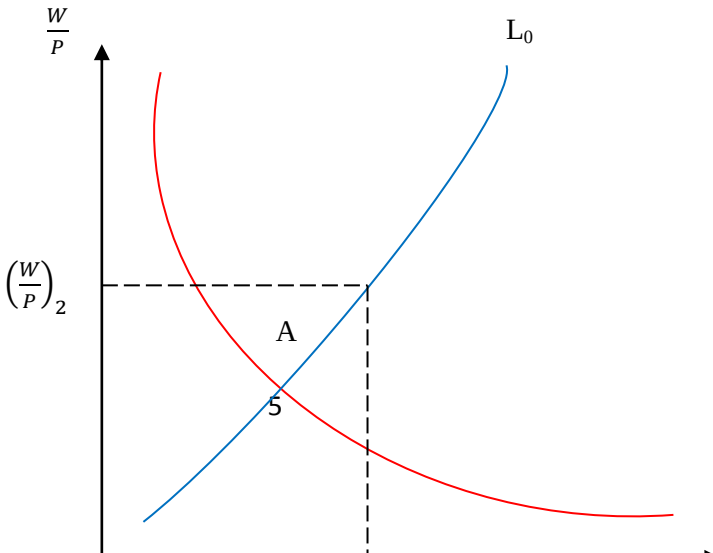

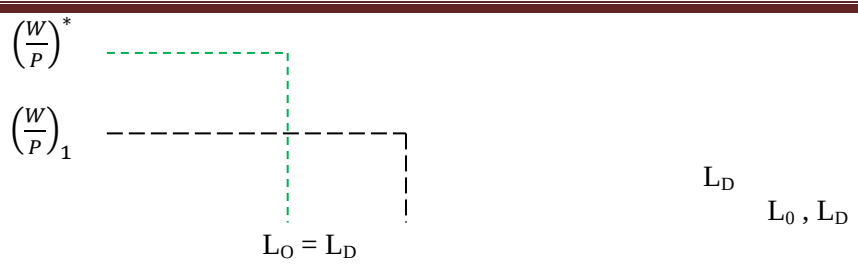

A: نقطة التوازن.

$L_0 = L_D$: المستوى الأقصى للتشغيل (التشغيل الكامل)

بالنسبة للكلاسيك هنا تشغيل كامل بمعنى البطالة = 0، حتى وإن بقي بعض البطالين فهم من إختاروها، فهي بطالة إختيارية، طوعية، إرادية وذلك للأسباب التالية:

- حدد الكلاسيك مستوى الأجر الحقيقي < الإنتاجية الحدية؛
- النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بالأجور الإسمية W في حالة **مساومة** أي الأجر قابل للإنخفاض فليس عندهم *SMIG*.

السؤال:

كيف توصل الكلاسيك إلى هذا التوازن ؟ ماهي الطرق المستعملة ؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإنطلاق من فرضية المدرسة الكلاسيكية بأن **التوازن تلقائي** وهو **حتمي** حيث آلية السوق أو ميكانيزمات السوق المتمثلة في قانون العرض والطلب، هي التي تؤدي بشكل مباشر إلى التوازن مهما كانت الإختلالات، فهي مؤقتة، لكن لا تلبث أن تعود إلى نقطة التوازن، بحيث إذا كان:

1) $L_D > L_O$ فإن هذا يؤدي إلى المنافسة بين أرباب العمل للحصول على العمل لأن الطلب أكبر من العرض، هذه المنافسة تؤدي إلى زيادة مستوى الأجر الإسمي وبالتالي $\frac{W}{P}$ سوف يزداد؛
2) $L_O > L_D$ هنا توجد بطالة مما يؤدي إلى إنخفاض W (الأجر الإسمي) وبالتالي $\frac{W}{P}$ تنخفض.

2-2- توازن سوق السلع والخدمات:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات بالتساوي بين الإدخار والإستثمار، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات الرياضية التالية:

$$OG : Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$DG : Y = C + I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
$$OG = DG$$
$$C + S = C + I \Longrightarrow S = I \ldots\ldots (3)$$

المعادلة (1) توضح معادلة العرض الكلي عبارة عن السلع الإستهلاكية إضافة إلى الإدخار.

المعادلة (2) توضح معادلة الطلب الكلي وهو الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية.

المعادلة (3) توضح شرط التوازن في سوق السلع والخدمات وهو الإدخار يساوي الإستثمار.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

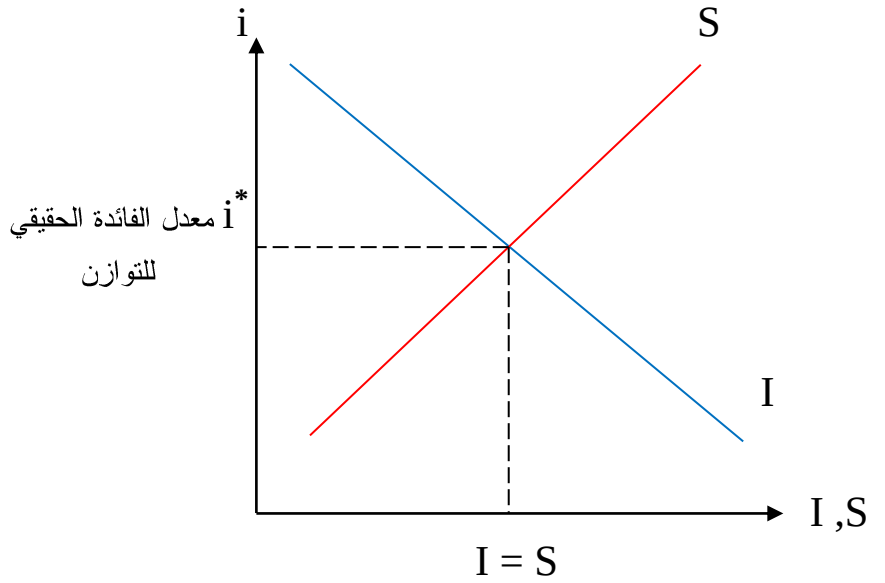

يتحدد معدل الفائدة الحقيقي التوازني بتقاطع منحى الإدخار ومنحنى الإستثمار كما هو مبين في الشكل أعلاه.

2-3- توازن السوق النقدي:

هناك محاولات عديدة عبر التاريخ الإقتصادي، هذه المحاولات كلها تحاول أن تدمج النقود في الحياة الإقتصادية، وهذا لتسهيل عملية المبادلات، وهناك الكثير من تكلم عن النقود منهم دافيد ريكاردو، فريدمان مارشال، كينز....إلخ

إن النظرية النقدية للكلاسيك تقوم في تحليلها للواقع الإقتصادي، وبناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الإقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الإقتصادي، بإعتبارها وسيط للمبادلة، لأن المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات، والنقود وسيلة لذلك، إذا فالنقود دورها حيادي في الإقتصاد.

وعموما مهما كانت التجديدات لا يمكن للنظرية النقدية أن تخرج عن تثمين الطلب على النقود وعرض النقود والنظرية الكلاسيكية تفترض دائما عرض النقود = الطلب على النقود أي لا تعترف بعدم التوازن.

وهناك نظريات عديدة منها: **معادلة فيشر، معادلة كمبريج** بإعتبارها الأكثر شيوعا بالنسبة للنظرية الكلاسيكية.

لذلك سنحاول التطرق إلى كل منهما بالتفصيل ولكن قبل ذلك لابد من معرفة عرض النقود والطلب على النقود عند الكلاسيك.

2-3-1- عرض النقود:

إن عرض النقود على مستوى الإقتصاد يتمثل في كمية النقود المتاحة فيه، أي المتواجدة بأيدي المتعاملين الإقتصاديين، ولكن تجب الإشارة إلى أن كمية النقود المتاحة لا تحددها الوحدات الإقتصادية، وإنما السلطات النقدية التي بدورها تتعرض لضغوط عديدة ومتنوعة (سياسية، إجتماعية، إقتصادية، ثقافية.....)، والتي تجعل من الصعب جدا فهم آلية طرح النقود والتحكم فيها من قبل هذه السلطات، وكذلك يعتبر عرض النقود متغيرا خارجيا مما يجعل الطلب يكتسي أهمية بالغة في تحديد توازن السوق.

2-3-2- الطلب على النقود:

يتماشى الطلب على النقود مع متطلبات الإقتصاديين مما يضمن تبادل سلعهم وخدماتهم في السوق، كما تجدر الإشارة إلى أن الكلاسيك ينظرون إلى النقود كمجرد وسيط للتبادل.

سنقوم بعرض كل من معادلة فيشر وكامبريدج كالتالي:

- **معادلة التبادل لفيشر:**

إن من أسباب هذه الفكرة لاحظ مجموعة من الإقتصاديين منهم: فيشر(*Fisher*)، *J.Bodin* حاولوا الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو دور النقود في الحياة الإقتصادية ؟ هل عندما ندخل النقود في النشاط الإقتصادي سيعتبر من المتغيرات الحقيقية الأخرى أم لا ؟

ما هو الدور الدقيق الذي يجب أن تلعبه النقود في النشاط الإقتصادي بصفة عامة ؟

حيث ركز هؤلاء الإقتصاديين على وظيفة أساسية هي عملية **التبادل** أي ليس للنقود وظيفية إلا **المبادلة** لمبادلة سلعة بنقود ومنه تساوي بين الطرفين:

أ- **طرف نقدي:** كمية النقود المدفوعة × سرعة تداولها أو دورانها.

ب- طرف سلعي: المستوى العام للأسعار.

M : كمية النقود المدفوعة

P : المستوى العام للأسعار

V : سرعة دوران النقود

ø : كمية السلع

وبالتالي فإن معادلة التبادل:

$$MV = \Sigma P.\emptyset \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وقد طور فيشر هذه العلاقة وقام بصباغتها كالتالي:

$$MV = P.T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث (T) تمثل حجم المبادلات أو مجموع المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل (Y) وقد أطلق على العلاقة السابقة معادلة **التوازن في سوق النقود عند *Fisher***، وبما أن حجم المبادلات (T) مرتبط بحجم الدخل (Y)، حيث (Y) ثابت لأن الإقتصاد في حالة توازن والتشغيل كامل في الفترة القصيرة ومنه فإن أيضا (T) ثابتة.

وبما أن (V) مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع والتي هي ثابتة في الفترة القصيرة وهذا يؤدي إلى إعتبار (V) ثابتة أيضا.

ومنه فإن (M) متغير مستقل، (P) متغير تابع ومنه:

$$P = f'(M): f'(M) > 0$$

بمعنى كل زيادة في (M) ستؤدي إلى زيادة (P) لأن (Y) ثابتة وبالتالي من خلال العلاقة (2) يمكن كتابة:

$$P = MV / T$$

نتيجة: هل أنه فعلا للنقود دور في الحياة الإقتصادية عند الكلاسيك ؟.

ليس هناك أي دور أو تأثير على الحياة الإقتصادية بإستثناء التأثير على المستوى العام للأسعار وبالتالي فهي بالنسبة إليهم حيادية.

- **معادلة كامبريدج:**

أساس معادلة كامبريدج يقوم العلاقة بين الرغبة في الإحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، بإعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج، ثم على حجم الدخل، وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر.

جاء مجموعة من الإقتصاديين من بينهم **ألفريد مارشال وبيجو**، أين حاولوا إعطاء بعض الإضافات والتعديلات على نظرية **فيشر** وادخلوا متغير جديد وهو كمية النقود المحتفظ بها ويرمز لها بالرمز (K) وهي على علاقة عكسية مع سرعة دوران النقود.

$$K = \frac{1}{V}$$

ومنه: $MV = PT \ldots\ldots\ldots (1)$

بما أن (T) مرتبطة بـــ (Y) $MV = PY \ldots\ldots\ldots (2)$

وبما أن: $V = \frac{1}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

نعوض (3) في (2) نجد:

$$M.\frac{1}{K} = PY \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$M = K.P.Y \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وبالقسمة على " P " نجد: $\frac{}{P} = KY \ldots\ldots\ldots (*)$

بما أن النظرية الكلاسيكية تتكلم عن كل شيء حقيقي

$\frac{M}{P}$: الطلب على القيمة الحقيقية للنقود

العلاقة (*): تمثل علاقة التوازن النقدي عند **كمبريدج**، ما هو الجديد؟ ستؤدي إلى نفس النتيجة

$$M = K.P.Y$$

Y : ثابت

K : ثابت لأنه مرتبط بـــ (V) وهي ثابتة ومنه:

$$P = f(M): f'(M) > 0$$

أي غيرت في **التفسير** ولكن **الجوهر** لا

الشكل البياني للتوازن في سوق النقود:

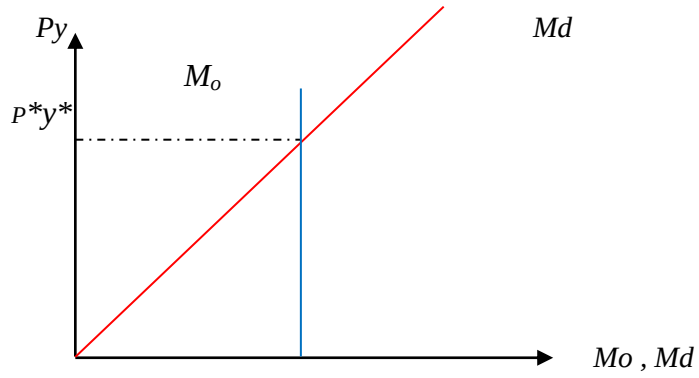

$$Md = f(P.y) \ / \ f'(Py) > 0$$

يتحدد التوازن في سوق النقود بالتقاطع بين منحنى عرض النقود والطلب عليه، ونحصل على المستوى التوازني للدخل النقدي.

$$MV = Py => y = \frac{MV}{P}$$

ملاحظة:

العرض الكلي من السلع والخدمات لا يتأثر بالأسعار أما الطلب الكلي يتأثر بالأسعار

" **كلما كان السعر منخفض ==> y يرتفع** "

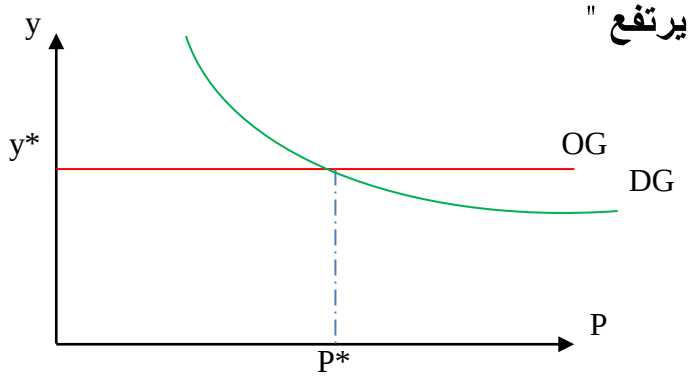

التوازن في سوق السلع والخدمات

OG: العرض الكلي

P: المستوى العام للأسعار

*P: سعر التوازن

DG: الطلب الكلي

y: الدخل النقدي

*y: الدخل التوازني